البحوث

عوائد وتكاليف الانتقال من نظام الإعانة الاجتماعية إلى سوق العمل في الكويت

د. عباس علي المجرن*

ملخص الدراسة:

خصصت دولة الكويت جانبا من دخلها من عوائد النفط لإنشاء برامج إعانة اجتماعية للأسر والأفراد غير القادرين على العمل ، وأثناء الانتعاش النفطي في السبعينيات امتدت مظلة الإعانة الاجتماعية لتشمل أسر المساجين والأرامل والمطلقات والأيتام والمفصولين من الخدمة .

وخلال الثمانينيات مع تدني عوائد البترول وقيام سياسة الاقتصاد كان من الضروري إعادة النظر في برامج الإعانة الاجتماعية ، كذلك أدت الزيادة في عجز الموازنة في التسعينيات إلى دراسة تحويل متلقي الإعانة الاجتماعية إلى سوق العمل .

وتهدف الدراسة إلى تقييم الفائدة والتكاليف المصاحبة لهذا التحول والتي تعود على الدولة والأفراد أنفسهم ، ولصعوبة الحصول على معلومات خاصة بمتلقي الإعانة لأن معظمها سري اعتمدت الدراسة على استبيان أجري على عينة من ٤٠٦ أشخاص ولوحظ من الردود أن معظمهم جيدو التعليم ، وثلثا العينة أبدوا اهتمامهم بالعمل في عدة مجالات . وتخلص الدراسة إلى أن تحول متلقي الإعانة الاجتماعية من شأنه تقليل العجز في الميزانية ورفع مستوى هؤلاء الأفراد حيث إن مرتباتهم مقابل العمل ستكون أعلى من حدود الإعانة الاجتماعية .

تقديم:

بدأت معظم برامج المدفوعات التحويلية الحكومية الهادفة إلى مساعدة الأسر المعسرة عن طريق توفير المساعدات ودفع الرواتب المؤقتة والتأمين ضد البطالة خلال عقدي الثلاثينيات والأربعينيات من القرن العشرين كرد فعل للكساد الاقتصادي الكبير الذي شهدته اقتصاديات البلدان الصناعية ، والحرب العالمية الثانية ، وإدراك حاجة المسنين والفئات الأخرى العاجزة عن العمل إلى الرعاية الاجتماعية[1] .

(*) أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد ، كلية العلوم الإدارية ـ جامعة الكويت .

وقد تبنت البلدان النامية مجموعة متنوعة من تدابير المساعدات الاجتماعية لتلبية الاحتياجات الأساسية للفئات الفقيرة والمعوزة من السكان ، وتتمثل هذه التدابير في برامج تجمع بين المساعدات النقدية والتأمين ، وبين دعم أسعار الأغذية والاسكان والطاقة ، وقد أدى التزايد المتسارع في أعداد السكان في هذه البلدان ، ونمو عدد السكان المسنين ، والتوسع في برامج المساعدات الاجتماعية إلى تضخم المخصصات المالية اللازمة للوفاء بحاجة هذه البرامج ، وأدى الضعف في قدرة العديد من دول العالم سواء منها المتقدمة أو النامية على تمويل برامج المساعدات الاجتماعية في السنوات الأخيرة إلى تصاعد حدة الجدل حول مزايا ومثالب نظم الرعاية الاجتماعية الحكومية اجمالا ، وبرامج المعونات الاجتماعية على نحو خاص ، وظهرت دعوات صريحة لصرف النظر عن الكثير من هذه البرامج تخفيفا لعبئها المتزايد على الموازنة العامة[٢] .

وكان الثراء النسبي الذي تمتعت به الحكومة في الكويت منذ النصف الثاني من الأربعينيات كنتيجة لتصدير النفط الخام ، وبوصفها المالكة للعوائد النفطية ، قد أدى إلى تبنيها لبرامج إعانات اجتماعية سخية ، بل والتزمت الحكومة دستوريا في أول دستور تسنه الدولة بعد استقلالها في مطلع عقد الستينيات ، بضمان وتطوير مجتمع الرفاهية لمواطنيها .

ونتج عن هذه البرامج والالتزامات ، توظيف غالبية المواطنين القادرين على العمل في القطاع العام ، حيث يحصلون على مرتبات وأجور عالية وعلاوات اجتماعية وعلاوات مواليد سخية ، يمثل بعضها نوعا من الإعانة المتقطعة من العوائد النفطية ، وفضلا عن ذلك يتمتع موظفو القطاع العام بظروف عمل أفضل ومزايا أعلى بالمقارنة مع نظرائهم من موظفي القطاع الخاص .

ومنذ عام ١٩٥٤م ، شرعت الحكومة في تنفيذ سلسلة من برامج الاسكان التي استهدفت تلبية حاجات المواطنين من ذوى الدخل المحدود للسكن ، وتوسع هذا البرنامج تدريجيا ليشمل فئات دخلية أخرى[٣] ويزيد عدد الوحدات السكنية التي بنتها الحكومة خلال النصف الثاني من القرن العشرين في إطار هذه البرامج على ٥٠ ألف وحدة سكنية ، كذلك انشأت الحكومة في عام ١٩٦٠م مصرفا لتوفير القروض العقارية الميسرة للمواطنين ، ووضعت برنامجا إضافيا في عام ١٩٧٩م لدفع علاوة إيجار للأسر الكويتية التي تقطن وحدات سكنية مؤجرة[٤] .

وتوفر الدولة للسكان إجمالا الكهرباء والمياه والوقود بأسعار مدعومة[٥] كما تدعم عددا

كبيرا من السلع الاستهلاكية بهدف خفض تكاليف المعيشة ، وتوفر فضلا عن ذلك للمواطنين دعما لأسعار مواد البناء الأساسية ، كما توفر منحا لتشجيع الزواج ، وتعويضات متنوعة أخرى[٦] ، وتوفر الحكومة في الوقت ذاته للأسر الكويتية المحتاجة مساعدات مالية مباشرة ، بلغت قيمتها في عام ١٩٩٦م نحو ٣٥ مليون دينار كويتي ، بينما وصل عدد الأسر المستفيدة من هذه المساعدات نحو ١٣ ألف أسرة[٧] وتذهب النسبة الغالبة من قيمة هذه المساعدات (أكثر من نحو ٨٠٪ منها) إلى خمس شرائح رئيسية هى : المطلقات (نحو ٣٥٪) والمسنون (نحو ٢٠٪) والمرضى (نحو ١٠٪) والأرامل (نحو ٩٪) والمصابون بعجز مادي (نحو ٨٪)[٨] .

وكانت قيمة المساعدات الاجتماعية المباشرة قد شهدت نموا ملموسا خلال عقد التسعينيات ، إذا بلغ المعدل السنوي لهذا النمو نحو ١٠٪ خلال الفترة ما بين عام ١٩٩١م ، ١٩٩٧م ، وتبلغ قيمة هذه المساعدات في الوقت الحاضر أربعة أضعاف ما كانت عليه في عام ١٩٨٥م .

ومع الزيادة الملموسة في قيمة المساعدات الاجتماعية في السنوات الأخيرة ، والتي ترافقت مع زيادة في قيمة العجز في الموازنة العامة ، وجدت الدعوة على المستوى العالمي لإعادة النظر في برامج المدفوعات التحويلية التي لايقابلها نشاط إنتاجي ما ، صدى لها في الاقتصاد المحلي .

وتجدر الاشارة إلى أن نزعات اصلاح أنظمة الرعاية الاجتماعية الحكومية قد شملت في السنوات الأخيرة أعرق الدول في تبني أنظمة الرفاه والضمان الاجتماعيين مثل السويد التي يمثل الإنفاق الحكومي بها أكثر من ٧٠٪ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي ، والتي تصل قيمة المدفوعات التحويلية فيها إلى نحو ٢٩٪ من هذا الإنفاق ، أي بما يزيد بنحو ٤٠٪ عن متوسط قيمة هذه المدفوعات في بلدان الاتحاد الأوروبي[٩] .

وفي السياق ذاته تعزز الاتجاه نحو إصلاح نظام المعونات الاجتماعية في الولايات المتحدة من خلال برنامج إدارة الرئيس الأمريكي الذي طرح في عام ١٩٩٣م تحت شعار «الانتقال من المعونة الاجتماعية إلى العمل» . وتجدر الاشارة إلى أن الولايات المتحدة توفر معونات اجتماعية سخية ، إذ يصل نصيب الأسرة منها في المتوسط في ٩ ولايات إلى أكثر من متوسط أجر المدرس في بداية توظيفه ، وفي ٢٩ ولاية إلى أكثر من متوسط أجر السكرتيرة ، وفي ٦ ولايات إلى أكثر من الأجر الابتدائي لمبرمج الحاسب الآلي[١٠] .

وعلى نفس المنوال ، تم في الكويت تداول فكرة نقل جزء من شرائح المستفيدين من نظام

الاعانة الاجتماعية المباشرة إلى العمل ، خاصة وأن بعضا من هذه الشرائح قادرة على العمل ، كما أن كل أفرادها البالغين هم من حملة المؤهلات التعليمية التي تتدرج من الشهادة الابتدائية حتى تصل إلى الشهادات الجامعية .

وتهدف هذه الدراسة إلى استشراف الجوانب والآثار الإيجابية والسلبية لمشروع نقل الأفراد القادرين على العمل في بعض الشرائح المستفيدة من نظام الاعانات الاجتماعية المباشرة إلى سوق العمل ، مع التركيز على المعطيات الاقتصادية في هذه الجوانب والآثار .

لمحة تاريخية:

بدأ نظام الإعانات الاجتماعية في الكويت في عام ١٩٥٥م حيث شمل آنذاك فئات المسنين والعاجزين عن العمل ، وفي عام ١٩٧١م اتسع نطاق هذا النظام ليشمل أسر السجناء ، كما شمل في العام ١٩٧٣م بعض من فقدوا مصادر دخلهم ووظائفهم لأسباب قسرية ، وفي عام ١٩٧٨م حل برنامج شامل جديد للاعانات محل النظام السابق ، وضم هذا البرنامج إضافة إلى الفئات السابقة أسر الطلبة والأرامل والمرضى والمطلقات والإناث غير المتزوجات والأيتام الذين يعانون من ضائقة مالية ، واشتمل البرنامج الجديد إضافة إلى المخصصات المالية على علاوة تغطي استهلاك كل فرد من أفراد الأسر المتلقية للمساعدات من الماء والكهرباء ، إضافة إلى بدل ايجار للأسر التي تقطن مساكن مؤجزة من بين الأسر المشمولة بالبرنامج[١١] .

وأدخلت الحكومة في كل من عامي ١٩٨٠م و١٩٨٦م زيادات ملموسة في قيمة الإعانات المقدمة لهذه الأسر ، وبدءا منذ عام ١٩٨٣م بدأت وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بسداد قيمة القروض العقارية المترتبة على الأسر المشمولة بالبرامج لحساب بنك التسليف والادخار كما بدأت في العام ذاته تغطية المخصصات المالية المستحقة لوزارة الاسكان مقابل الوحدات السكنية المخصصة لهذه الأسر ، وبدأت من جانب آخر بدفع مخصصات الكساء لتلاميذ هذه الأسر الدارسين في جميع مراحل التعليم العام[١٢] .

منهجية الدراسة:

نظرا لشح المعلومات والبيانات المتاحة والمنشورة عن الشرائح المعنية بهذه الدراسة ونظرا لغياب الدراسات والأبحاث السابقة في هذا الموضوع الذي يتصف بالحساسية المفرطة ، اعتمدت

هذه الدراسة أسلوب العينة في دراسة المتغيرات الخاصة بفرضياتها ، بغية التعرف على خصائص وقدرات مجتمع الدراسة ، ثم استخدمت نتائج العينة بالاضافة إلى القراءة المكتبية في تحليل الجوانب والآثار السلبية والإيجابية المحتملة لنقل أفراد هذه الشرائح إلى سوق العمل .

فرضيات الدراسة:

تفرعت عن الفرضية الأساسية للدراسة ، وهي إمكانية نقل عدد من الشرائح المستفيدة من نظام المساعدات الاجتماعية المباشرة من هذا النظام إلى سوق العمل مجموعة من الفرضيات الفرعية التي تم تضمينها في الاستبيان الذي وجه إلى عينة مجتمع الدراسة وهي :

١ ـ أن المساعدات الاجتماعية المباشرة غير كافية ، ومن ثم هنالك حاجة للعمل .

٢ ـ أن عددا كبيرا من أفراد شرائح مجتمع الدراسة مؤهل مهنيا أي يتمتع بخبرات عمل سابقة .

٣ ـ أن غالبية أفراد شرائح مجتمع الدراسة ترغب في التوظف عند توفر الوظائف المناسبة .

خصائص مجتمع الدراسة:

لم يحصل الباحث على معلومات كافية عن مجتمع الدراسة ، والمعلومات التي توفرت عن هذا المجتمع من خلال البيانات المتاحة في قاعدة بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل تتعلق بفئات العمر والمستويات التعليمية لأفراد مجتمع الدراسة .

أما المعلومات الأكثر تفصيلا فموجودة في الملفات الخاصة بالحالات ، وبياناتها سرية بطبيعة الحال .

ومن خلال المعلومات المتاحة أمكن التوصل إلى الجدول رقم (١) الذي يمثل توزيع مجتمع الدراسة حسب حالة المساعدة والمستوى التعليمي ، وكذلك الجدول رقم (٢) الذي يبين توزيع مجتمع الدراسة حسب فئة العمر والمستوى التعليمي ، وذلك في عام ١٩٩٧م .

جدول رقم (1) : توزيع مجتمع الدراسة حسب الفئات والمستوى التعليمي عام 1997م

المستوى التعليمي / الفئة	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	معاهد	جامعي	المجموع	النسبة
أيتام	11	7	95	250	20	50	433	6,2
أرامل	351	55	115	176	12	9	718	10,4
مطلقات	1745	359	1630	906	116	127	4883	70,5
غير متزوجات	127	32	36	15	4	2	216	3,1
أسر سجناء	202	58	266	139	8	6	679	9,8
المجموع	2436	511	2142	1486	160	194	6929	100
النسبة	35,2	7,4	30,9	21,4	2,3	2,8	100	100

المصدر : احتسبت البيانات من المعلومات المتوفرة في قاعدة بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

جدول رقم (2) : توزيع مجتمع الدراسة حسب فئات العمر والمستوى التعليمي عام 1997م

المستوى التعليمي / الفئة	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	معاهد	جامعي	المجموع	النسبة
30_18	208	98	994	1148	127	176	2751	39,7
40_31	857	255	845	297	15	11	2280	32,9
50_41	1371	158	303	41	18	7	1898	27,4
المجموع	2436	511	2142	1486	160	194	6929	100

المصدر : احتسبت البيانات من المعلومات المتوفرة في قاعدة بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

ويتبين من بيانات الجدولين أن النسبة الغالبة من أفراد مجتمع الدراسة هم في بداية سن العمل ، فأعمار نحو ٤٠٪ منهم تقع في الفئة ما بين ١٨ و٣٠ سنة ، ونحو ٣٣٪ منهم ما بين ٣١ و٤٠ سنة ، كما تبين أن نحو ٥٪ منهم هم من حملة الشهادات العليا ونحو ٢١٪ منهم من حملة الشهادات الثانوية ، بينما تحمل نسبة ٣٨٪ تقريبا الشهادات المتوسطة والابتدائية ، فيما يمثل الأميون نسبة ٣٥٪ من المجموع .

وتدل هذه البيانات على أن نحو ثلثي مجتمع الدراسة مؤهل تعليميا بنسبة أو بأخرى لخوض معترك العمل ، كما أن الثلث الآخر مؤهل لوظائف أخرى لاتتطلب المهارات التعليمية .

العينة الميدانية:

تضم قائمة المستفيدين من المساعدات الاجتماعية المباشرة فئات عدة أهمها الفئات التالية مرتبة حسب أهميتها من حيث عدد الحالات : المطلقات (٣٦٪) ، المسنون (٢٠٪) ، المرضى (٥ , ١١٪) ، الأرامل (٩٪) ، العجز المادي (٧٪) أسر الطلبة ، والاناث غير المتزوجات ، والأيتام (٥ , ٢٪ لكل فئة) ، سجن العائل ، والعجز عن العمل (٢٪ لكل فئة) .

وحيث إن بعضا من الفئات المتلقية للمساعدات ليس من بين الشرائح المرشحة لدخول سوق العمل مثل المسنين والمرضى وذوى العاهات وأسر الطلبة والعاجزين عن العمل ، فقد اختارت الدراسة الشرائح المتبقية أي المطلقات والأرامل والايتام والاناث غير المتزوجات وأسر السجناء لتمثل مجتمع الدراسة .

ووفقا لأحدث البيانات المتاحة عن هذه الشرائح (بيانات منتصف عام ١٩٩٧م) ، والتي تم الحصول عليها من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وهى الجهة المشرفة على المساعدات الاجتماعية في البلاد ، بلغ عدد أفراد هذه الشرائح ٦٩٢٩ ، وتبلغ المطلقات ضمن هذا العدد ٤٨٨٣ أى ما نسبته ٥ , ٧٠٪ ، بينما تمثل كل من فئة الأرامل وأسر السجناء نحو ١٠٪ لكل منهما ، بينما يمثل الأيتام ٦٪ ، والإناث غير المتزوجات ٣٪ .

وقد تم اختيار عينة الدراسة من بين هذه الشرائح ، حيث وزعت الاستبيانات التي تم استيفاء جزء منها عن طريق المقابلة الشخصية على نحو ٥٠٠ حالة ، وبلغ عدد الاستجابات ٤٠٦ استجابات أي نحو ٨١٪ من إجمالي العينة[١٣] .

ونظرا لعدم توفر المعرفة المسبقة بالتوزيع الجغرافي للفئات المختلفة في مجتمع الدراسة ،

وكذلك عدم التأكد من استجابة كل مفردات العينة التي يمكن اختيارها ، بفعل الحساسية الملموسة تجاه موضوع المساعدات الاجتماعية ، ورفض عدد كبير من المستفيدين الاجابة على أسئلة الاستبيان الخاص بالدراسة ، فقد تعذر استخدام أسلوب العينة العشوائية أو الاحتمالية عند اختيار عينة الدراسة ، ومن ثم لم يتم تطبيق القواعد الرياضية الخاصة بالاحتمالات أي حساب درجة الدقة والثقة الخاصة بنتائج الدراسة ، وأظهر فرز استجابات العينة الميدانية ، أن فئة المطلقات قد مثلت نحو ٨٣٪ من جملة الاستجابات ، مقابل نسبتها الاجمالية في مجتمع الدراسة ، وهي ٧٠,٥٪ بينما بلغت نسبة الأرامل ٤٪ مقابل ١٠٪ في مجتمع الدراسة ، ونسبة الأناث غير المتزوجات ٥٪ مقابل ٣٪ في مجتمع الدراسة ، بينما مثلت الفئات الأخرى النسبة المتبقية وهى ٨٪ مقابل نسبة قدرها ١٦٪ في مجتمع الدراسة .

نتائج الدراسة الميدانية:

بينت نتائج دراسة العينة وجود رغبة في العمل وحاجة اقتصادية إليه ، كما بينت أنواع المهن المفضلة ، ومعدلات الأجور المتوقعة من الوظائف الرئيسية ، وتوفر الفقرات التالية عرضا مكثفا لهذه النتائج .

أولا: كفاية المساعدات الاجتماعية:

عبر معظم أفراد العينة (٧٢٪) عن قناعتهم الشخصية بعدم كفاية المساعدات الاجتماعية التي توفرها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتجدر الاشارة إلى أن ١٩٠ فردا من أفراد العينة أي ما نسبته ٤٧٪ لايعيلون أحدا ، كما أن ١٥٠ فردا منهم أي ٣٧٪ يعيلون أسرا صغيرة لايتجاوز عدد المعالين بها شخصا أو شخصين .

وبلغت نسب المعبرين عن عدم كفاية المساعدات الاجتماعية من المجموعتين السابقتين نحو٦٨٪ أما في المجموعة الثالثة ، وهى الأسر التي تعيل ثلاثة أفراد فأكثر ، فنجد أن هذه النسبة قد ارتفعت إلى ٨٥٪ .

وتدل هذه المعدلات العالية للتعبير عن عدم كفاية المساعدات الاجتماعية على وجود استعداد ضمني لدى عدد كبير من أفراد مجتمع الدراسة للانخراط في العمل إذا ما كان يدر عليهم دخلا يزيد على ما توفره هذه المساعدات .

أما فيما يتعلق بمصادر الدخل الاضافية فقد بلغ عدد الأسر التي أشارت إلى توفر مصادر إضافية للدخل لديها ٩٥ أسرة أي نحو ٢٣٪ من العينة ، وتمثلت هذه المصادر في نفقة الأبناء التي يحصل عليها ٤٦٪ من هذه الأسر أو نحو ١١٪ من جملة العينة ، وفي مدفوعات التأمينات الاجتماعية التي يحصل عليها نحو ٤٨٪ من أصحاب الدخول الإضافية أي نحو ١١٪ أيضا من جملة العينة .

ومن بين مصادر الدخول الإضافية الأخرى تمت الإشارة إلى المساعدات التي يوفرها الأقارب ، والاعانات التي تقدمها اللجنة الوطنية لشئون الأسرى والمفقودين ، إضافة إلى ما يحصل عليه البعض من أجر من القطاع الخاص نظير أعمال جزئية ، ويتضح إجمالا أن الغالبية العظمى من الفئات المتلقية لمساعدات الحكومية تعتمد اعتمادا كليا على هذه المساعدات .

ثانيا: التأهيل التعليمي والمهني:

عززت نتائج دراسة العينة البيانات التي كان قد سبق الحصول عليها من وزارة الشئون الاجتماعية والعمل بشأن المستويات التعليمية لأفراد مجتمع الدراسة حيث ضمت العينة نسبة تزيد عن ٣٠٪ من حملة الشهادات العليا وشهادة الثانوية العامة ، وتقترب هذه النسبة من المعدل المقابل لهذه المستويات في البيانات الرسمية ، والذي بلغ نحو ٢٧٪ أما نسبة حملة الشهادة المتوسطة فزادت على ٥٠٪ في العينة مقابل ٣١٪ في البيانات الرسمية لمجتمع الدراسة ، وكذلك بلغت نسبة حملة الشهادة الابتدائية نحو ١١٪ في العينة مقابل نحو ٧٪ في البيانات الرسمية .

ويشير هذا التحيز في العينة لحملة الشهادات المختلفة إلى ارتفاع درجة الاستجابة لدى هذه الفئات في مقابل درجة الاستجابة لدى الفئات غير المتعلمة ، وتدل بيانات العينة والبيانات الرسمية عموما على وجود غالبية من الفئات المؤهلة تعليميا والقادرة بالنتيجة على شغل وظائف كتابية وإدارية مختلفة .

أما فيما يتعلق بالتأهيل المهني والخبرات العملية لدى أفراد العينة ، فقد تبين أن لنحو ١٣٪ منهم خبرات عمل سابقة ، وتتركز هذه الخبرات بدرجة أساسية (نحو ٥ , ٧٪) في الوظائف الكتابية ، أما الوظائف الأخرى فهى : مأمورة بدالة ، سكرتيرة ، مشرفة ، ومدرسة .

ويتبين من ذلك أن غالبية أفراد العينة لم يسبق لهن العمل بأية وظيفة ، وهذا يدل على الحاجة إلى إعداد برامج تأهيل مكثفة ومتنوعة لهذه الفئات قبل دخولها إلى سوق العمل ، واتساقا مع

هذه الحاجة عبر معظم أفراد عينة الدراسة عن رغبتهم في الحصول على قدر من التأهيل المهني والتدريب الفني لتنمية قدراتهم قبل دخول سوق العمل ، ومن بين عدد من الدورات التدريبية التي نصت عليها الاستبانة ، حازت دورة التدريب على الحاسب الآلى على أعلى معدل اختيار (٣٨٪) تقريبا ، بينما حلت دروة الخياطة في المرتبة الثانية (١٣,٥٪ تقريبا) ، وتبعتها في الترتيب دورة في المحاسبة (٩,٥٪ تقريبا) .

وكانت الاستبانة قد تضمنت دورات أخرى مثل فنون الزراعة ، حضانة الأطفال ، التمريض ، الطهى ، الاسعافات الأولية ، التجميل ، الشئون البريدية ، الطباعة ، والأرشفة .

وقد تفاوتت رغبات التأهيل والتدريب تفاوتا كبيرا باختلاف الفئات العمرية ، وباختلاف درجات التعليم ، وفقد حظيت دورة الخياطة على سبيل المثال بالمرتبة الأولى لدى الفئة العمرية ٤١ سنة فأكثر ، حيث بلغت نسبة التفضيل لهذه الدورة لدى هذه الفئة نحو ٣٩٪ ، تلتها وبنفس النسبة من التفضيل (١٣,٦٪) دورات الحاسب الآلي والطهى وحضانة الأطفال ، أما الفئة العمرية ٣١ ـ ٤٠ سنة فأعطت تفضيلها الأول لدورة الحاسب الآلي (٣٢٪) وتفضيلها الثاني لدورة الخياطة (٢٠٪ تقريبا) والثالث لدورة المحاسبة (١٠,٥٪) ، أما الفئة العمرية ١٨ ـ ٣٠ سنة فركزت تفضيلها الأول على دورة الحاسب الآلي أيضا (٤٥٪ تقريبا) وحلت لديها في المحل الثاني دورة المحاسبة ، ثم صنفت في المرتبة الثالثة كلا من دورات الشئون البريدية والخياطة والتجميل .

ويتضح أثر المستوى التعليمي على انتقاء الدورات التدريبية إذ بينما كانت الغلبة في الفئتين العمريتين ١٨ ـ ٣٠ سنة و ٣١ ـ ٤٠ سنة لحملة الشهادات المتوسطة والثانوية ، كانت فئة الأميين هى الغالبة في الفئة العمرية ٤١ سنة فأكثر (٥٠٪ من الأميات وممن يقرأن ويكتبن فقط) .

ثالثا: الاستعداد للعمل:

عبر غالبية أفراد العينة عن استعدادهم للعمل في وظائف مختلفة إذا ما توفرت لهم فرص وظروف التوظف المناسبة ، وانحصرت معظم التفضيلات (٦٧٪) في ست وظائف هى : أمينة مخزن (٢٦٪ من العينة) ، كاتبة سجلات (١٢٪) ، مأمورة بدالة (١١٪) ، حاضنة أطفال (٦,٥٪) ، موظفة استقبال (٦٪) ، ومشغلة ماكينة خياطة (٥,٥٪) .

وقد تم انتقاء هذه الوظائف من بين ٢٣ وظيفة ، تم تحديد ١٣ منها في استبانة الدراسة ، بينما اختارت نسبة قدرها ٩٪ من أفراد العينة ١٠ مهن إضافية ، وجاءت المهن المفضلة أعلاه من

بين المجموعة الأولى من المهن أي التي وردت نصا في الاستبانة ، وتضم هذه المجموعة إضافة إلى المهن المذكورة أعلاه المهن التالية : حفظ السجلات ، محاسبة ، مساعدة مختبر ، مشرفة إعداد طعام ، مساعدة صيدلانية ، طاهية طعام ، وسكرتيرة . أما المجموعة الإضافية من المهن فتضمنت : موظفة استقبال مصرفي ، مصممة ديكور داخلي ، منسقة حدائق عامة ، ممرضة ، أمينة مكتبة ، مدرسة ، مسجلة بيانات آلية ، منسقة زهور ، مشرفة رعاية اجتماعية ، ومترجمة .

وتشير نتيجة التفضيلات المهنية إلى وجود استعداد واضح للعمل لدى نحو ثلثي أفراد العينة ، وعند ترجيح التفضيلات بدرجة التعلم ، لم يجد الباحث اختلافا كبيرا في النتائج ، وإن كانت وظيفة مساعدة صيدلانية قد حظيت بدرجة ملموسة من التفضيل لدى حملة شهادة الثانوية العامة ، في المقابل فإن الفئات الأمية أو غير المتعلمة أبدت ميلا واضحا إلى مهن محددة مثل مشرفة إعداد طعام ومشغلة ماكينة خياطة وتمثل هذه الفئات عموما نحو ٧٪ من اجمالي أفراد العينة ، ويتعزز موقف الوظيفتين الأخيرتين كذلك عند إضافة حملة الشهادة الابتدائية إلى الفئات الأمية وغير المتعلمة .

وعند ترجيح الخيارات بالفئات العمرية ، تتراجع أهمية الوظائف الفنية مثل مشرفة إعداد طعام ومشغلة ماكينة الخياطة لدى الفئات الأصغر سنا (١٨ ـ ٣٠ سنة) بينما نلاحظ زيادة في هذه الأهمية لدى الفئات الأكبر سنا (٤١ سنة فأكثر) ، وبصورة عامة لعب حملة الشهادة المتوسطة الدور الأكبر في ترجيح التفضيلات المشار إليها أعلاه ، فقد مثلن نحو ٥١٪ من إجمالي العينة ، أما من بين الوظائف الإضافية ، فقد رجح منها وظيفة المدرسة بدرجة أساسية ، تلتها وظيفة مسجلة بيانات الحاسب الآلي ، ثم أمينة المكتبة .

أما في جانب الأجور المتوقعة فقد اتجهت معدلات الأجور لدى نحو ٤١٪ من ذوى درجات التعليم المنخفضة أي الأقل من الشهادة المتوسطة إلى الانخفاض (أقل من ٢٠٠ دينار ، و١٠٠ دينار في بعض الحالات) ، بينما انخفضت النسبة المقابلة لذلك لدى الفئات ذوات درجات التعليم المرتفعة إلى ١٥٪ ، وهذا أمر يتوافق مع المستوى التعليمي لهذه الفئات .

وفي كلتا الحالتين (درجات التعليم المنخفضة والمرتفعة) كان نصيب الأسد للأجور المتوسطة (أكثر من ٢٠٠ دينار وأقل من ٣٠٠ دينار) حيث كان نصيب هذه الأجور لدى الفئات ذوات درجات التعليم المنخفضة ٤٦٪ ، ولدى الفئات ذوات درجات التعليم المرتفعة نحو ٦٧٪ .

وقد احتسبت متوسطات الأجور للمهن المختارة اعتمادا على متوسطات فئات الأجر وفقا لعدد مرات تكرارها في الاستجابات التي بلغ مجموعها ٤٨٤ استجابة ، وقد تراوحت هذه المتوسطات بين ١٨٣ دينارا لوظيفة طهي الطعام ، ٣١٢ دينارا لوظيفة مساعدة صيدلانية ، وذلك بعد استبعاد بعض التقديرات الاستثنائية ، وعند النظر إلى هذه المتوسطات ، نجد أنها تقترب في بعض الحالات من متوسط قيمة الإعانة الاجتماعية التي توفرها وزارة الشئون الاجتماعية والعمل ، وتزيد عنها في حالات أخرى .

وتجدر الإشارة إلى أن متوسطات الأجور المعنية تقل عن متوسط الأجر النقدي المباشر الذي تحصل عليه الأسر المكونة من ٢ ـ٣ أفراد والذي يصل إلى نحو ٣٣٠ دينارا كويتيا[١٤] .

وقد تم أيضا احتساب اجمالي التكاليف الافتراضية في حالة قبول هذه المتوسطات لتشغل عدد من الأفراد يعادل عدد الاستجابات الخاصة بتقدير الأجور حيث بلغت هذه التكاليف نحو ١٢٦ ألف دينار شهريا أي نحو ١,٥ مليون دينار سنويا .

وبفرض تشغيل جميع الأفراد الحاصلين على المساعدات الاجتماعية والمشمولين بهذه الدراسة والبالغ عددهم ٦٩٢٩ فردا وفقا لبيانات عام ١٩٩٧م ، وبتوزيعهم بما يتوافق مع التوزيع النسبي لفئات درجات التعليم التي تبينها بيانات الوزارة حيث تمثل الفئات ذوات درجات التعليم المنخفضة نحو ٤٢,٥٪ من اجمالي العدد ، بينما تمثل الفئات ذوات درجات التعليم المرتفعة النسبة المتبقية أي ٥٧,٥٪ ، فإن التكلفة الاجمالية للاجور ستبلغ نحو ١,٧ مليون دينار شهريا أي ٢٠,٤ مليون دينار سنويا تقريبا .

وبمقارنة اجمالي الأجور الافتراضية المقدرة للفئات المشمولة بالدراسة بإجمالي المساعدات الاجتماعية الممنوحة لهذه الفئات ، نجد أن الأولى تزيد عن الثانية بمقدار ٢,٨ مليون دينار سنويا فقط .

العوائد والتكاليف:

يترتب على انتقال الأفراد القادرين على العمل من نظام المساعدات الاجتماعية المباشرة إلى سوق العمل مجموعة من العوائد المباشرة وغير المباشرة (المزايا) والتكاليف المباشرة وغير المباشرة (الآثار السالبة) .

أولا: العوائد والمزايا:

تواجه عملية تحديد عناصر العوائد المباشرة ، وغير المباشرة بعض الصعوبات ، فبعض ما يمكن اعتباره عائدا من وجهة نظر المستفيدين من نظام الاعانات الاجتماعية لدى انتقالهم من هذا النظام إلى السوق ، قد تكون له آثار جانبية سالبة على فئات أخرى ، وبالتالي يصعب تصنيفه بوصفه عائدا ، ويمكن على سبيل المثال الاشارة في هذا السياق إلى أثر دخول المستفيدين من النظام إلى سوق العمل على متوسط أجور الوظائف المفضلة لدى شرائح المستفيدين ، والتي قد سبق تحديدها في الدراسة الميدانية .

من جانب آخر تناقض بعض المزايا التي تترتب على خصائص اجتماعية أو اقتصادية معينة في البيئة المحلية ، مع أولويات السياسة العامة ، وكمثال على ذلك يمكن أن نشير إلى المزايا المترتبة على عدم وجود ضرائب للدخل الشخصي في الكويت ، فعدم وجود ضريبة للدخل يؤدي إلى انعدام التحيز إلى قيمة العائد المالي المتحقق من نظام الإعانة بالمقارنة مع العائد المتحقق من أجر العمل ، كما هو الحال في البلدان التي تفرض مثل هذه الضريبة ، ولكن عدم وجود ضرائب للدخل يبعث على صعوبة الاقتناع بأهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه نقل المستفيدين من الاعانات إلى سوق العمل في تخفيف العبء على الموازنة العامة مثلا ، بينما يمكن تحقيق مثل هذا الهدف عن طريق بناء نظام ضريبي متكامل في البلاد .

تخفيف العبء على الموازنة العامة:

بلغت قيمة المساعدات الاجتماعية الحكومية التي حصلت عليها ١٣٤٣٤ أسرة في عام ١٩٩٦ ، وهي مجموع الأسر المستفيدة من هذه المساعدات نحو ١,٣٥ مليون دينار كويتي ، وقد بلغ معدل النمو السنوي لهذه المساعدات خلال الفترة ما بين عام ١٩٩٤م و ١٩٩٦م نحو ٣,٣٪ بينما بلغ معدل النمو في أعداد الأسر المستفيدة من هذه المساعدات نحو ٧,٣٪ ، وبفرض أن معدلات النمو هذه ستستمر خلال السنوات المقبلة ، وحتى نهاية ربع القرن المقبل ، فإن قيمة هذه المساعدات ستتضاعف بحلول عام ٢٠١٧ تقريبا بيما تصل إلى نحو ٩٠ مليون دينار كويتي بحلول عام ٢٠٢٥ ، بينما سيصل عدد الأسر المستفيدة من هذه المساعدات بغرض الاحتفاظ بنفس متوسط قيمة المساعدة الاجتماعية الحالية للاسرة الواحدة إلى نحو ٣٤ ألف أسرة ، ويبين الجدول التالي قيم المساعدات التقديرية وأعداد الأسر المستفيدة خلال الربع الأول من القرن المقبل ، كما تم حسابها بناء على الفرضيات السابقة .

جدول رقم (3)

تقدير أعداد الأسر المستفيدة وقيمة المساعدات الاجتماعية 2000 ـ 2025 م

السنة	2000	2005	2010	2015	2020	2025
عدد الأسر	15296	17992	21101	24820	29408	34341
قيمة المساعدات (مليون دينار كويتي)	40041	47067	55201	64931	76375	89836

وينبغي ملاحظة أن هذه التقديرات متحفظة إلى حد كبير ، إذ لم تأخذ في اعتبارها احتمالات الزيادة في قيمة المساعدات الاجتماعية أعباء لمواجهة الزيادة في معدلات الانفاق في السنوات المقبلة ، خاصة وأن أسعار السلع والخدمات في الكويت عرضة للتأثر الحاد بالمتغيرات الخارجية ، حيث تعتمد الكويت الواردات في سد احتياجاتها من معظم السلع والخدمات ، كما لم تأخذ التقديرات في اعتبارها الزيادات المتوقعة في أسعار خدمات المنافع والخدمات الاجتماعية التي ستفرضها الدولة خلال السنوات المقبلة لمواجهة التراجع المتواصل في قيمة الإيرادات العامة ، وكذلك الزيادات التي قد تنجم عن تنفيذ برامج نقل العديد من الخدمات العامة إلى ملكية القطاع الخاص .

ان التزايد المستمر في حجم الأعباء التي تمثلها هذه المساعدات الاجتماعية المباشرة على الموازنة العامة قد يكون مبررا في فترات الوفرة المالية ، ولكنه قطعا بحاجة إلى الترشيد والمراجعة في مرحلة عجز الموازنة ، فليس هناك ما يبرر الاستمرار في منح مدفوعات تحويلية لأفراد قادرين على العطاء والإنتاج ، وقد يتطلب تحويل هذه الفئات من فئات مستهلكة إلى فئات منتجة وتعبئتها في وظائف مناسبة للقيام بجهود تأهيلية وتدريبية مكثفة قد يقع كامل عبئها أو كلفتها ، في الفترة الانتقالية على الأقل ، على الدولة ، وسيؤدي هذا العبء أو هذه الكلفة في الفترة الانتقالية إلى زيادة حجم الأعباء المالية للموازنة العامة ، وربما تفوق هذه الأعباء الإضافية المعنية ، قيمة المساعدات الاجتماعية الممنوحة لهذه الفئات ، لاشك أن الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال عملية التأهيل والتدريب المعنية ومن ثم الانتقال بهذه الفئات من دائرة الاستهلاك إلى دائرة الإنتاج ، تبرر مثل هذه التكلفة المحتملة .

أهمية المشاركة في النشاط الإنتاجي:

ينطوي ركون عدد من الشرائح الاجتماعية إلى المساعدات الحكومية على آثار سلبية عديدة ، إذ يشعر أفرادها بالعيش على هامش المجتمع فهم لا يسهمون بشيء ما في النشاط الإنتاجي ، وهذا الأمر بحد ذاته يكرس في بواطنهم شعورا بالعزلة والإنطواء وربما الانفصال عن قيم المجتمع ، كما أنه قد يدفع بالبعض منهم إلى الشعور باليأس والاحباط ، ويؤدي الشعور بالعزلة والانطواء إلى تعميق الاحساس بالمعاناة الناجمة عن الحالة التي أدت إلى انضواء الفرد أو الأسرة ضمن الفئات المتلقية للمساعدة الاجتماعية ، أي تعميق الاحساس المرير الناجم عن حالة الترمل أو الطلاق أو اليتم أو فقدان العائل لأي سبب آخر .

وقد تؤدي مشاعر العزلة والإنطواء واليأس والإحباط والمرارة في نهاية المطاف إلى الوقوع في مواطن الخطأ والإنسياق إلى بؤر الإدمان والجريمة ، بكل ما يترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية وأمنية ، وبالتالي من زيادة التكاليف الاجتماعية والمالية لمكافحة الجريمة ومعالجة المشكلات الاجتماعية المرتبطة بها .

وكما سلف القول فإن جل الأفراد البالغين في هذ الفئات هم من حملة المؤهلات التعليمية التي تتدرج من الشهادة الابتدائية حتى تصل إلى الشهادات الجامعية ، كما أنهم قادرون على اكتساب مهارات إضافية ، وقادرون كذلك على الانخراط في أنشطة إنتاجية مختلفة ، ومن ثم فإن وجودهم خارج دائرة النشاط الإنتاجي يعني فقدان المجتمع لفرصة تحقيق قيم مضافة ناتجة عن تشغيل هذه الفئات في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة .

وفي المقابل فإن نقل شرائح الأسر المعتمدة على المساعدات إلى دائرة النشاط الاقتصادي ، إنما يصب لصالح تهيئة ظروف معيشية أفضل لهذه الأسر ، وإشعار أفرادها بدورهم الإيجابي في المجتمع ومن ثم تحقيق تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية لدى هؤلاء الأفراد ، بما يشغل أوقات فراغهم بالعمل المنتج ، وبما يدعم عجلة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويبعد عنهم الشعور بالنقص والتهميش ، ومن ثم يعمل على القضاء على مشاعر العزلة والإنطواء لديهم .

أهمية مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي:

تمثل النساء الغالبية العظمى من أفراد الشرائح المتلقية للمساعدات الاجتماعية المباشرة ، ولا شك أن لنقل المرأة من هذه الشرائح إلى العمل فوائد ومزايا متعددة ، إن وجود المرأة خارج دائرة

النشاط الاقتصادي واعتمادها على المساعدات الحكومية يشعرها بفقدان دورها الفاعل والمنتج في المجتمع ، وقد وجدت دراسة ميدانية سابقة شملت في نطاقها بالإضافة إلى الكويت ، قطر والبحرين والسعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ، أن المرأة في دول الخليج قد أصبحت ، بفضل التعليم من جهة والثروة من جهة أخرى . تشعر بقيمة استقلالها المادي والمعنوي ، كما وجدت ان نحو ٦٤٪ من النساء اللواتي شملتهن عينة الدراسة يشعرن بضرورة عمل المرأة وذلك من أجل الحصول على مركز اجتماعي ، ووجدت الدراسة أيضا ان نحو ٦٢٪ من العازبات و ٦٥٪ من المتزوجات و ٣٦٪ من المطلقات و ٨٦٪ من الأرامل يؤيدن ضرورة العمل للمرأة للغرض ذاته ، وقد فسرت الدراسة المشار إليها انخفاض الموافقة على ذلك بين المطلقات إلى اعتقادهن بأن المركز العائلي هو الذي يضفي صفة اجتماعية للمرأة وليس العمل ، وترجع الدراسة هذا الاعتقاد إلى سيطرة الأعراف والتقاليد القبلية التي تربط قيمة الفرد بالعائلة أو القبيلة التي تنتمي لها[١٥] .

وعلى أي حال فإن للعمل إيجابيات ومزايا عديدة يضفيها على المرأة العاملة ، فهو بالإضافة إلى ما يمنحه من مكانة اجتماعية للمرأة فإنه يحقق لها تأكيد الذات والشعور بالمسؤولية ، ويعمل على شغل وقت الفراغ ، ويرفع من المستوى الاقتصادي للأسرة ، ومن ثم يحسن من وضعها الاجتماعي ، ويحقق العمل للمرأة العديد من الآمال الكامنة لديها ، وهو بهذا يحقق اشباع دوافع مختلفة في نفسها ، ومن هذا المنطلق يعمل على تحقيق انسجام أكبر بينها وبين مجتمعها ويؤمن لها المزيد من الثقة والاعتداد بالنفس والاطمئنان للمستقبل .

ولا شك أن المعونة الاجتماعية ، وإن كانت كافية لإشباع حاجات الأسرة الأساسية ، إلا أنها لا تحقق أيا من المزايا السابقة ، وكما تبين من أبحاث جادة سابقة فإن أهم ما يدفع المرأة للعمل هو تأكيد الذات وتحقيق دور إيجابي في المجتمع[١٦] .

إحلال الأيدي العاملة الوطنية:

يتسق نقل شرائح مجتمع الدراسة إلى العمل مع أحد الأهداف المطروحة في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ، التي تسعى ضمن حزمة من الأهداف الأخرى إلى زيادة تفعيل ومساهمة الأيدي العاملة الوطنية في الإنتاج ، بالإضافة إلى إحلال هذه الأيدي محل العمالة الوافدة ، ولا شك ان هناك فرص عمل ومهن عديدة يمكن شغلها بأفراد الفئات المتلقية

للمساعدات الحكومية القادرين على العمل مشغولة في الوقت الحاضر بعمالة وافدة ، وقد لا يتطلب هذا الأمر أكثر من تعبئة معنوية لهؤلاء الأفراد لشغل هذه الفرص ، أو ربما يتطلب قدرا معينا من التأهيل والتدريب المهني .

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة قوة العمل الكويتية تصل إلى نحو ٢١٪ فقط من إجمالي قوة العمل في البلاد (إحصاء ١٩٩٥) ، وتصل نسبة مساهمة الإناث في قوة العمل الكويتية إلى نحو ٣٢٪ فقط .

تحقيق زيادة صافية في الناتج القومي الإجمالي:

يمثل الناتج القومي الإجمالي مقياسا لقيمة ما ينتجه المجتمع في فترة زمنية معينة مقوما بأسعار السوق أي بالأسعار التي يرغب المشترون في دفعها ، ويتم عند حساب هذا الناتج تفادي بعض البنود من أجل صحة القياس ، فيتم مثلا حساب قيمة السلع والخدمات النهائية دون الوسيطة لتفادي إزدواجية الحساب ، كما تستثنى من حساب الناتج بالإضافة إلى بنود أخرى ، العمليات المالية الصرفة لأنها تعكس إنتاجا جاريا وتتضمن مثل هذه العمليات المالية المدفوعات التحويلية الحكومية ، والتي تمثل المساعدات الاجتماعية الحكومية نصيب الأسد منها في الغالب ، ويتم استثناء المدفوعات التحويلية الحكومية لأنها مدفوعات تؤول إلى أفراد لا يساهمون في الإنتاج مقابل ذلك ، ومن ثم فإن إدخالها في الناتج يعتبر أمرا ليس له ما يبرره .

ولهذا السبب ، فإن انتقال الفئات المتلقية للإعانات الحكومية إلى دائرة النشاط الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق ناتج تضاف قيمته إلى الناتج القومي الاجمالي ، وتعكس الدخول المحققة من مشاركة هذه الفئات في النشاط الاقتصادي القيمة المضافة إلى هذا الناتج .

رفع مستوى معيشة الفئات المستفيدة:

تحصل فئات الدراسة المتلقية للمساعدة الاجتماعية الحكومية على مساعدة بلغ متوسطها نحو ٢٥٠٠ دينارا سنويا أي نحو ٢١٠ دنانير شهريا للأسرة طبقا للبيانات الرسمية لعام ١٩٩٧م ، ويمثل هذا المتوسط معدلا متواضعا إذا ما قورن بالأجور التي يمكن تحقيقها في السوق المحلية خاصة بالنسبة لحملة المؤهلات التعليمية العالية ، ومن ثم فإن انتقال الفئات المتلقية

للمعونة الاجتماعية من الاعتماد على المساعدات الحكومية إلى سوق العمل ، سيؤدي إلى تحسين مستوى معيشة العديد من الأسر .

خفض تكاليف معالجة المشكلات الاجتماعية:

لما كانت منافع ومزايا العمل الاجتماعية والاقتصادية على النحو الذي تمت الاشارة إليه أعلاه ، فإن تشغيل الفئات المستهدفة سيحقق انخفاضا في حجم المشكلات الاجتماعية والنفسية المترتبة على البطالة والركون إلى نظام المعونات الاجتماعية ، ومن ثم يحقق خفضا في تكاليف معالجة هذه المشكلات .

ثانيا: التكاليف والآثار السالبة:

إن عددا من العوامل المثبطة مثل التكاليف الاجتماعية الباهظة والآثار الجانبية السالبة قد يحد من جاذبية العوامل المشجعة على نقل أفراد مجتمع الدراسة من نظام الاعانات الاجتماعية المباشرة إلى العمل ، ويهدف عرض هذه العامل هنا إلى حفز متخذي القرار العام والباحثين للتكفير في ايجاد حلول ومعالجات جادة لها .

ظروف لا تعكسها البيانات:

إن نظام الاعانات الاجتماعية المباشرة يمثل علاجا تقليديا للعديد من الحالات والظروف الإنسانية الصعبة ، وربما لاتوفر البيانات المتعلقة بالحالة الصحية أو المستوى التعليمي للأفراد القادرين على العمل صورة كافية عن عدد الأفراد القادرين فعلا على الانضمام إلى سوق العمل ، إذ قد يعيل هؤلاء الأفراد مرضى أو معاقين بحاجة إلى الملازمة والرعاية المستمرة ، أو قد تكون لدى منهم عوامل إضافية تمنعهم من القيام بأعباء الأسرة والعمل معا .

إن نظام الإعانات الاجتماعية يصبح في مثل هذه الحالات جزءا ضروريا من شبكة الأمان الاجتماعي التي يقع عبء توفيرها وحمايتها على الدولة .

وللتأكيد على ذلك أشارت دراسات سابقة(١٧) إلى أن معظم النساء الحاصلات على الإعانة الاجتماعية في مدينة بالتيمور بولاية ميرلاند الأمريكية كن يفضلن عدم التوظف ، رغم توفير خبرات عمل سابقة لديهن ، وذلك بغية امضائهن لوقت أطول مع أطفالهن أو لمساعدة

أطفالهن في الدراسة ، كما تبين أن عددا من هؤلاء النسوة يفضلن العمل على فترات زمنية قصيرة ومتقطعة بصفة غير قانونية أي غير مدونة في سجلات العمل ، وذلك من أجل ضمان مواصلة الحصول على الإعانة لدعم معدلات أجورهن المتدنية .

ضغوط العمل

إذا كان من شأن انخراط المرأة في سوق العمل أن يشعرها بدورها الفاعل والمنتج في المجتمع ويحقق لها تأكيد الذات والمكانة الاجتماعية ، ويقلل بالتالي من الضغوط والاضطرابات النفسية ، فإن ذلك ليس أمرا مسلما به بالنسبة لكافة الوظائف ، وفي ظل مختلف الظروف ، ذلك أن عملا يفرض الكثير من المتطلبات والمسؤوليات والأعباء غير الملائمة للمرأة العاملة قد يخلق ضغوطا واضطرابات نفسة لديها تفوق في حجمها مقدار الضغوط والاضطرابات التي يخلقها وجودها خارج دائرة العمل المنتج ، ومن ناقل القول أن عملا لايمنح أجرا ماديا مجزيا يساهم أيضا في زيادة الضغوط والاضطرابات النفسية .

إن مستوى الضغوط النفسية قد يقل وقد يزيد اعتمادا على مدى قدرة المرأة على الموازنة بين متطلبات العمل وأعباء الحياة الأسرية ، كما يعتمد ذلك على مدى طبيعة العمل ، ومدى ابتعاد عن الروتين الباعث على الملل .

ويثير ما سبق قدرا من التحفظات بشأن أي برنامج يعمل على إبعاد النساء القادرات على العمل عن نظام المساعدة الاجتماعية ، إذ يتطلب مثل هذا البرنامج دراسات نفسية واجتماعية مكثفة للمواءمة بين الطبيعة الخاصة لكل امرأة على حدة وفرصة العمل التي قد توفر لها ، وليس بخاف على أحد مقدار التكاليف الباهظة التي قد تترتب على تنفيذ مثل هذا البرنامج .

فرص التوظف في القطاع العام

لن يكون من الميسور على الدولة ، في ظل الظروف الحالية ، أن توجد فرص توظيف حكومية كافية قادرة على استيعاب المستبعدين من نظام المساعدة الاجتماعية فنتيجة لسياسة التوظيف التي اتبعتها الدولة منذ بدء تدفق الثروة النفطية على البلاد ، ونتيجة لتكدس أعداد هائلة من الأيدي العاملة الفائضة عن الحاجة في الأجهزة الحكومية ، وتفاقم مشكلة العجز في الموازنة العامة ، تدنت قدرة الحكومة على خلق وظائف عامة جديدة إلى حد كبير ، بل وتبحث

الحكومة في الوقت الحاضر عن مخارج تمكنها من وقف الزيادة الكبيرة التي طرأت على الباب الأول (الأجور والرواتب) من الموازنة العامة خلال العقدين الأخيرين ، وربما تجميد حجم التوظف العام عن مستواه الحالي .

وتشير الاحصاءات التقديرية المتاحة عن ظروف العرض والطلب على العمل في القطاع الحكومي في السنوات الخمس الأخيرة إلى سياسة إحلال الأيدي العاملة الوطنية محل العمالة الوافدة في الجهاز الحكومي ، لم تمنع من زيادة فترة انتظار القادمين الجدد من الخريجين الكويتيين إلى سوق العمل سنة بعد أخرى .

من جانب آخر ، لن يكون من الميسور على الدولة أيضا أن تمول برنامجا سخيا للتأهيل والتدريب لتمكين المستبعدين من نظام الاعانات الاجتماعية من تطوير وتحسين قدراتهم العملية والانتاجية ، خاصة وأن غالبية المستفيدين من نظام الاعانات الاجتماعية لايملكون خبرات عمل سابقة كما أن بعضا منهم يعانون من اعاقات نفسية أو اجتماعية قد ترفع من تكاليف تأهيلهم وعدادهم المهني .

من جانب آخر يصعب توفير فرص عمل كافية وملائمة ومجزية للمستبعدين من نظام الإعانات الاجتماعية في القطاع الخاص ، فالمؤسسات العاملة في هذا القطاع تعتمد في الوظائف الكتابية البسيطة وأعمال حفظ السجلات والسكرتارية على العمالة الوافدة ، وهي غير مستعدة لدفع أجور أعلى للعمالة الوطنية للقيام بأعباء هذه الوظائف ، ومن ثم فأن تشغيل هذه العمالة وبأجور مجزية سيتطلب توفير دعم حكومي قد تصل تكاليفه إلى ما يعادل أو يزيد على تكلفة الاعانات الاجتماعية .

معوقات اجتماعية

على الرغم من توزع الأسر المستفيدة من الإعانات الاجتماعية المباشرة على جميع المناطق السكنية في البلاد ، إلا أن المناطق الخارجية أي الواقعة خارج ضواحي العاصمة ، والتي تقطنها أغلبية من أصحاب الدخول المحدودة تحظى بأكبر نسبة من عدد الأسر المدرجة في قوائم الجهة الحكومية المختصة بهذه الاعانات ، وتأتي وحدة الجهراء في مقدمة هذه المناطق إذ تبلغ نسبة الأسر المستفيدة من الإعانات في هذه الوحدة ١١٪ تقريبا من إجمالي عدد الأسر المتلقية للمساعدات تليها كل من وحدة هدية ووحدة الصباحية بنسبة ٩٪ لكل منهما ، ثم وحدة الفردوس بنسبة ٨٪ تقريبا[١٨] .

وعند النظر إلى نسبة الأسر المتلقية للمساعدات من جملة عدد الأسر في المحافظات الخمس للبلاد ، نجد أن نسبة الأسر المتلقية للمساعدة إلى إجمالي عدد الأسر في المحافظات الثلاث التي تضم غالبية المناطق الخارجية ، وهي الأحمدي والجهراء والفروانية تصل إلى نحو ١٢٪ و٧٪ و٦٪ على التوالي ، بينما تصل هذه النسب في محافظتي العاصمة وحولى إلى نحو ٦٪ و٢٪ على التوالي[١٩] .

وتتميز مناطق المحافظات الثلاث الأولى ذات متوسطات الدخل الأدنى بخصائص معينة ، تهمنا الاشارة في هذا المقام إلى بعضها مثل نقص المؤسسات والخدمات الخاصة بحضانة ورعاية الأطفال على النحو المتاح في المناطق الداخلية ، الأمر الذي يستدعي تواجد الأم في المنزل بصفة مستمرة لرعاية أبنائها ، وفي نفس هذا السياق ، لاتمكن الدخول المتدنية العديد من الأسر في هذه المحافظات من تشغيل المربيات كما هو الحال في المناطق ذوات الدخول العالية ، يضاف إلى ذلك سيطرة العادات والتقاليد القبلية التي تنقص من أهمية عمل المرأة في الخارج ، وترى أن مكانها الطبيعي هو المنزل وأن مسؤليتها الأساسية هي رعاية الأبناء .

ومن ثم يصبح استبعاد الأسر من نظام الاعانة الاجتماعية في مثل هذه المناطق عملية ذات تكاليف اقتصادية واجتماعية باهظة فقد يتطلب الأمر إنشاء مؤسسات وحضانات لرعاية الأطفال الصغار في المناطق الخارجية ، أو توفير دخول مجزية تمكن الأسر من التعاقد أو تشغيل المربيات لرعاية أبنائها ، كما قد يتطلب تنفيذ سياسات ذات صبغة غير جماهيرية .

الخلاصة:

تدل قراءة البيانات الخاصة بالشرائح المتلقية للاعانات الاجتماعية في الكويت على وجود نسبة عالية من الأفراد القادرين على العمل ضمن هذه الشرائح ، وعلى تمتع عدد لا بأس به من هؤلاء الأفراد بمؤهلات تعليمية عالية ، وقد دلت الدراسة الميدانية على وجود استعداد واضح للعمل لدى نحو ثلثي أفراد العينة ، وقد اختار معظم هؤلاء وظائف ذات طابع مكتبي ، بينما اختار غالبية أفراد المجموعة الأقل تعليما والأكبر سنا مهنا يدوية الطابع .

ويحقق انتقال الأفراد المستفيدين من نظام الاعانات الاجتماعية إلى سوق العمل عددا من المزايا والعوائد الاقتصادية والاجتماعية كما تترتب عليه تكاليف وآثار جانبية سالبة ، وقد حاولت الورقة تحديد كل من هذه العوائد والتكاليف ، ولعل النتيجة الأساسية التي يمكن قراءتها من

خلال هذه الدراسة هي أن هناك معوقات عديدة ينبغي معالجتها قبل وخلال عملية انتقال الأفراد القادرين على العمل في مجتمع الدراسة إلى السوق .

إذ يمكن في مواجهة تفضيل نظام الاعانة الاجتماعية على أجر العمل بوصفة حصولا على مخصصات مالية دون جهد مقابل سن أنظمة وتشريعات متحيزة للعمل ، أو توفير أجور مجزية تفوق في معدلاتها قيمة الاعانة الاجتماعية ، أو ربط الاعانة بفترة زمنية محدودة يتم خلالها تأهيل المستفيد من الاعانة للعمل أو ايجاد فرصة عمل تتلاءم مع خبراته وقدراته ، وتفاديا لمشكلة عدم التوافق بين استبعاد الفئات المستفيدة من نظام الاعانة بهدف تخفيف العبء على الموازنة العامة ،وبين عدم وجود أنظمة ضريبية في البلاد ، ينبغي على متخذ القرار إعادة ترتيب الأولويات بحيث يتم اللجوء إلى الوسائل والسبل الأخرى التي تصب في صالح معالج عجز الموازنة العامة ، قبل الشروع في استبعاد الفئات المعنية من نظام الاعانة الاجتماعية .

وينبغي قبل تحديد القادرين على العمل من بين الفئات المستفيدة من نظام الاعانة الاجتماعية المباشرة ، التعرف على الظروف الاجتماعية الآنية لهؤلاء الأفراد ، وهي ظروف قد لاتعكسها البيانات المتاحة ، كما يتوجب توفير فرص توظيف تتلاءم مع الطبيعة الخاصة لبعض الأفراد المستبعدين من نظام الاعانة ، لضمان عدم تعرضهم لاضطرابات نفسية تفوق في حجمها الاضطرابات النفسية الناجمةعن وجودهم خارج دائرة النشاط الاقتصادي .

وقد تترتب على المعالجة الناجعة للمعوقات المعنية تكاليف باهظة ، الأمر الذي يستدعي دراسة متأنية لمختلف جوانب عملية نقل الأفراد المستفيدين من الاعانة الاجتماعية إلى سوق العمل لتحديد صافي العوائد الكلية المتحققة من هذه العملية .

الهوامش

(١) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧م : الدولة في عالم متغير ، البنك الدولي ، يونيو ١٩٩٧م . ص ٦١ .

(٢) المرجع السابق . ص ٦٢ـ٦٧ .

(٣) خصصت بيوت ذوى الدخل المحدود لمن يساوي دخلهم أو يقل عن ٢٥٠ دينارا كويتيا بينما حظى الذين يحصلون على دخل يزيد عن ذلك وحتى ٥٥٠ دينارا كويتيا على بيوت ذوى الدخل المتوسط ، كما استوعبت المساكن الشعبية البدو الذين كانوا يقطنون «العشيش» في الجهراء والصليبية مقابل مبلغ رمزي يدفع شهريا ، تؤول بعده ملكية المساكن لهم .

(٤) بلغت القيمة الإجمالية لعلاوة الإيجار المدفوعة للأسر الكويتية في عام ١٩٩٧م نحو ١٥,٢ مليون دينار كويتي .

(٥) ٢ فلس لكل كيلو واط/ ساعة من الكهرباء و ٨٠٠ فلس لكل ألف جالون من المياه العذبة التي تضخ في الأنابيب .

(٦) بلغت قيمة منح الزواج المدفوعة في عام ١٩٩٧م نحو ١٠,٧ مليون دينار كويتي .

(٧) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٩٧ ، قطاع الاحصاء والمعلومات ، وزارة التخطيط يونيو ١٩٩٨م ، ص ٣٨٧ .

(٨) احتسبت هذه النسب من واقع البيانات الرسمية الواردة في المجموعة الاحصائية السنوية لعام ١٩٩٧م ، وهى تمثل التوزيع النسبي لقيمة المساعدات الاجتماعية في عام ١٩٩٦ .

(9) Challenges to the Swedish Welfare State, IMF Report, and Sept. 1995.

(10) Policy Analysis No. 240, Washington D.C., Sept. 19, 1995, World Web.

(١١) المرسوم بقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٧٨م بشأن المساعدات العامة .

(١٢) التقرير السنوي لعام ١٩٨٦م ، وزارة الشئون الاجتماعية والعمل .

(١٣) تم الحصول على هذه النسبة العالية من الاستجابات نتيجة لتوظيف عدد من الاخصائيات الاجتماعيات العاملات في وزارة الشئون الاجتماعية والعمل لاستيفاء بيانات الاستبيان عن طريق المقابلة الشخصية .

(١٤) بحث ميزانية الأسرة لعام ١٩٧٧/ ١٩٧٨ ، وزارة التخطيط .

(١٥) أحمد ظاهر ، المرأة في دول الخليج العربي : دراسة ميدانية ، دار ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٥ .

(١٦) كاميليا عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

(17) Harris, K., Teen Mothers and the Revolving Welfare Door, Temple University Press, Philadelphia, 1997; and Furstenberg, F. and C. Weiss, Work and Welfare Patterns Across Generations: Is there a link? Paper presented at the biennial Meetings of the Society for Research on Adolescence, Boston, MA, March 1996.

(١٨) قاعدة بيانات وزارة الشئون الاجتماعية والعمل (بيانات عام ١٩٩٧) .

(١٩) تم حساب هذه النسب من البيانات المنشورة في المجموعة الإحصائية السنوية لعام ١٩٩٧م ، وزارة التخطيط .

المراجع

(١) تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٧م : الدولة في عالم متغير ، البنك الدولي ، يونيو ١٩٩٧م .

(٢) المجموعة الاحصائية السنوية ١٩٩٧م ، قطاع الاحصاء والمعلومات ، وزارة التخطيط ، يونيو ١٩٩٨م .

(٣) أحمد ظاهر ، المرأة في دول الخليج العربي : دراسة ميدانية ، دار ذات السلاسل ، الكويت ١٩٩٥م .

(٤) كاميليا عبد الفتاح ، سيكولوجية المرأة العاملة ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ .

(5) Bird, Richard & S. Horton, Government Policy and the Poor in Developing Countries, University of Toronto, 1989.

(6) Carballo, Manuel & M. Bane, the State and the Poor in the 1980s, Auburn House Publishing, Boston, 1984.

(7) Challenges to the Swedish Welfare State, IMF Report, Sept, 1995.

(8) Furstenberg, F. and C. Weiss, Work and Welfare Patterns Across Generations: Is there a link? Paper presented at the biennial meetings of the Society for Reserch on Adolescence, Boston, MA, March 1996.

(9) Harris, K., Teen Mothers and the Revolving Welfare Door, Temple University Press, Philadelphia, 1997.

(10) Hopkins, Michael & R. Hoeven, Basic Needs in Development Palnning, LLO Publications, Gower Publishing, Hampshire (UK), 1983.

(11) Hungerford, Thomas, the Distribution and Anti - Poverty Effectiveness of U.S. Transfers, 1992, the Journal of Human Resources, XXX.I. 1, 1995.

(12) Policy Analysis No. 240, Washington D. C., Sept. 19, 1995, World Web.

(13) Weiss, John, Economic Policy in Developing Countries: The Reform Agenda, Prentice Hall, 1995.

استبانة الدراسة

اسم الباحث المساعد	رقم الاستبانة

آراء الشباب الجامعي الكويتي واتجاهاتهم نحو قضايا المساواة بين الجنسين

إخوتي الطالبات والطلاب :

تحية طيبة وبعد ، ،

في نسق فعاليات كلية التربية العلمية والبحثية تم إعداد هذه الاستبانة من أجل تقصى آراء واتجاهات الإخوة الطلاب نحو قضايا المساواة بين الجنسين ، وإن فريق البحث يلتمس عونكم في أداء هذه المهمة العلمية علما أن نتائج هذا البحث كما هو معتاد في الجامعة ستوظف لغايات علمية ولايترتب على المتعاونين من الإخوة الطلاب ذكر أسمائهم ونسأل الله أن يوفقنا وإياكم جميعا . شاكرين حسن تعاونكم .

البيانات الشخصية : يرجى وضع إشارة x في المكان المناسب

1 ـ الجنس ذكر ..... أنثى .....

2 ـ العمر بالسنوات .....

3 ـ الكلية .....

4 ـ القسم العلمي .....

5 ـ السنة الجامعية .....

6 ـ الاختصاص الجامعي .....

7 ـ المحافظة .....

8 ـ المستوى التعليمي للأب .....

9 ـ المستوى التعليمي للأم .....

10 ـ مهنة الأب: ..... تذكر آخر مهنة زاولها

11 ـ مهنة الأم: ..... تذكر آخر مهنة زاولها

12 ـ الحالة المدنية متزوج ..... عازب ..... مطلق ..... مخطوب .....

13 ـ هل تعمل (تعملين) بالإضافة إلى الدراسة نعم ..... لا .....

إذا كان الطالب يعمل: 14 ـ ما هو العمل الذي تقوم (تقومين) به .....

15 ـ هل تؤمن بمبدأ المساواة بين المرأة والرجل نعم ... لا ... سيان ... لا رأي ...

16 ـ حدد موقفك من قضية المساواة بين الرجل والمرأة ورتب أولوية تحقيق هذه المساواة وفقا للجوانب التالية:

	موافق	محايد	معارض	رتب هذه الجوانب وفقا لسلم الأولوية والأهمية (1 ـ 6)
١ ـ المساواة في إطار الحياة الزوجية				
٢ ـ المساواة في التعليم				
٣ ـ المساواة في الوظيفة				
٤ ـ المساواة في الواجبات السياسية				
٥ ـ المساواة في الملكية				
٦ ـ المساواة في العمل				

التعاون الصناعي

في الخليج العربي

دورية ربع سنوية مُحكمة تصدرها منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

- تصدر أربع مرات سنوياً في يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر باللغتين العربية والإنجليزية.
- تعنى بنشر الدراسات والأبحاث العلمية ذات العلاقة بالتنمية والتعاون الصناعي ومختلف جوانب النشاط الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بصفة خاصة، والدول العربية بصفة عامة، إلى جانب تطبيقات ونظريات التقنية الحديثة في هذه المجالات.
- تغطي مختلف جوانب التنمية الصناعية والاقتصادية من خلال الدراسات والأبحاث والملفات الإحصائية والتقارير والوثائق وعروض الكتب وأوراق العمل والمحاضرات وغيرها.
- تعنى بتطور تقنية المعلومات واستخداماتها في دعم التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون خاصة، والدول العربية عامة.
- تهدف إلى نشر وتعزيز كافة الاتجاهات والممارسات الصناعية والاقتصادية الحديثة.
- تهتم بمختلف قضايا وسياسات ومشكلات التصنيع والممارسات والفعاليات الاقتصادية في دول مجلس التعاون والعالم العربي.
- تحررها نخبة من الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والاقتصاد والمعلوماتية.

صدر العدد الأول منها في أبريل 1980

رئيس التحرير

د. إحسان علي بوحليقة

تطلب من: إدارة الإعلام والتنسيق الصناعي - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
ص ب: 5114 الدوحة - قطر - هاتف: 858705 (0974) - فاكسميلي: 858704 (0974)
البريد الالكتروني: basit@goic.org.qa
العنوان على الانترنت: goic.org.qa/altaawon.html

الاشتراك السنوي: (40 ريالاً قطرياً * أو 11 دولاراً أمريكياً * للأفراد)
(60 ريالاً قطرياً أو *17 دولاراً أمريكياً * للمؤسسات)
ترسل الشيكات باسم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية